

الضمير في اللغة العربية: الاستمرارية، من التراث إلى الحداثة

-دراسة تحليلية وصفية للضمير بين علم اللغة العربي القديم وعلم النص اللغوي الحديث-

إعداد الطالب : عبد العزيز ناصر . إشراف أ. د. د. عوني أحمد محمد¹

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز عناية علماء اللغة العرب القدماء ببعض الظواهر النصية، التي يعتقد الكثير من المحدثين أنها ظواهر جديدة، ظهرت مع ظهور علم النص الحديث، و في الحقيقة أنّ هذه الظواهر النصية التي أصبحت من أهم وسائل التحليل اللغوي للنص كالضمير مثلاً، ما هي إلا ظواهر نصية قديمة تناولتها كتب النحو و البلاغة والدلالة والتفسير، كلّ حسب اختصاصه، و أولوها عناية خاصة حسب طبيعة المجال الذي وجهوا إليه دراساتهم. وربما تكون أوسع بنية تركيبية وقتذاك، تناولت عناصرها يعرفون النص هي الجملة، إلا ما عثرنا عليه في دراسات بعض المفسرين.

والضمير أحد هذه العناصر اللغوية، الذي اهتم به القدماء قبل المحدثين، و أضفى عليه النصابون نظرة أوسع وأشمل من نظرة القدماء، لذلك فإننا لا نجد انطلاقة جديدة أرست قواعدها من العدم مع بداية علم النص وظهوره، بل إننا نرى في ذلك استمراراً للبحث في ظواهر لغوية كانت كتب النحو تجترها في كل مرة، لأنّ الضائر بوظائفها ودلالاتها، كانت تدرس في الدراسات قديمة، و لا زال البحث فيها مستمراً، إلى أن ظهرت نظرية نحو النص، فتجددت نظرة العلماء إليها، و وسّع المحدثون نظرتهم حول هذه الظواهر، واتجهت أفلانهم للتأليف في نظرية نحو النص، اعتقاداً من البعض منهم بأنهم جددوا، لكنهم في الواقع لم يجددوا بل وسعوا دراساتهم و نظرياتهم و منهجوها تحت نظرية واسعة وأشمل، وهي نظرية نحو النص. ومن هنا نطرح الإشكال التالي: إذا كان زعم علماء النص هذا صحيحاً، فهل يمكن أن نجد قطيعة بين الضمير عند القدماء و المحدثين، أم هو عبارة عن استمرارية في البحث تحت حلة جديدة ومنهج جديد تبنته نظرية نحو النص؟. و هذا البحث البسيط، سيقرب بين

¹ تاريخ الايداع : 2017-09-04 تاريخ الموافقة : 2017-10-05

الاتجاهين قدر المستطاع، لأننا لا نرى قطيعة حقيقية بينها، فالمادة اللغوية (الضمير) موجودة منذ قرون، تناولها القدماء قبل المحدثين، وهذا ما سيكشف عنه هذا البحث إن شاء الله.

Résumé

Le pronom dans la langue arabe : la continuité de la tradition à la modernité.

Étude analytique et descriptive entre la linguistique ancienne et la linguistique moderne.

Cette recherche est purement destiné à attirer les linguistes arabes anciens de certaines phénomènes textuels que l'on croit beaucoup des modernistes c'est un phénomène nouveau apparu avec la linguistique moderne. En effet ces phénomènes textuels sont devenus l'un des moyens les plus importants de l'analyse linguistique du texte tel :le pronom, qui est abordé dans les livres de grammaire, rhétorique, sémantique et l'interprétation , chacun selon sa spécialité et placé soigneusement selon la nature du domaine dans laquelle ils lui envoient leurs études et peuvent être la structure synthétique plus large à cette époque là, les éléments de la grammaire du texte c'est-à-dire la phrase d'après ce qu'on a trouvé aux études de certains interprètes.

Le pronom l'un de ces éléments linguistiques qui a intéressé les anciens avant les modernistes, qui donne une vision plus large que les anciens c'est pourquoi on ne trouve pas une nouvelle procédure, on voit cela comme une continuation pour rechercher aux phénomènes linguistiques :

Dans des livres de grammaire, les pronoms avec leurs fonctions et leurs implications sont des études anciennes qui est encore en recherche, mais une théorie de grammaire des textes est apparu permettant aux savant et les modernistes à voir plus profondément ces phénomènes et tendait leurs stylos à produire des théories de grammaires des textes estimant leur renouvellement, mais ils ne l'ont pas renouveler, ils ont élargi leur théorie c'est la théorie de grammaire des textes.

Par ici on se pose la problématique suivante :

Si les fondateurs sont justes, est ce que on peut avoir une rupture de pronom entre les anciens et les modernistes, ou une continuation de recherche sous une nouvelle forme et une méthode nouvelle adoptée par la théorie de grammaire des textes, cette simples recherche va approcher entre eux le plus possible, on ne voit pas une rupture réelle entre eux ,le pronom a existé pendant des siècles, traité par les anciens avant que les modernistes et ce qu'il va révéler de cette recherche.

لقد تجلّى اهتمام علماء اللغة العربية قديماً عند دراستهم للضمير في حدود معلومة، كانت تصب أغلبها في تصنيف الضمير ضمن الأبواب النحوية التي وضعها علماء اللغة من خلال تصنيفاتهم التي خصّوا بها الضمائر، إمّا على أساس الجنس، أو على أساس العدد، أو على أساس الظهور و الاستتار، أو على أساس الاتصال و الانفصال. كما قسّموها إلى ضمائر رفع ونصب وجرّ¹. يقول ابن مالك²:

للرفع والنصب وجرّ (نا) صلّح كاعرف بنا فإئنا نلنا المنخ.

وراعى النحاة الجانب اللغوي الذي كان سبباً في تسمية الضمير بالضمير، وصنّفوه على أنه أوّل أنواع المعارف وأقواها معنىً، وهذه المعارف هي: الضمير، العلم، الإشارة، الموصول، ما فيه (ال)، ما أضيف لواحد ممّا سبق³.

وكانت هناك دراسات أخرى عند الأصوليين، عندما تطرّقوا للضمير بدراسته لدى تحليلهم للنص القرآني، واعتبروه عنصراً لغوياً مهماً مساعداً في تفسير القرآن، وتحديد المفسّر "ففي القرآن الكريم الكثير من الضمائر غير المحتملة لأكثر من مرجع، والتي لا بدّ من التعرف على مرجعها وصولاً للتفسير الصحيح لكلام الله تعالى"⁴.

و نضرب مثلاً لذلك، كما في حالة عود الضمير على متعاطفين بـ (أو)، يقول تعالى: "وإن كان رجلٌ يورثُ كلاًّ أو امرأةً وله أخٌ أو أُختٌ فلكلٍّ واحدٌ منهما السدُسُ"⁵. و يعلق أبو البركات الأنباري على هذه الآية بقوله: "و قال (له) ولم يقل (لها)، لأن المعنى: وإن كان أحد هذين و ورث كلاًّ (فله) يعود إلى معنى الكلام لا إليهما. و هذا لأن (أو) لأحد الشيئين، ألا ترى أنهم يقولون: زيد أو عمرو قام، ولم يقولوا: قاما"⁶.

أما المحدثون، فقد عرّجوا على الضمير، و وجدوه وسيلة من وسائل التماسك النصي التي تقوم بوظائف متعددة داخل النص و خارجه، و تنبهوا إلى الدور الإحالي المتنوع الذي يقوم به، مع تنامي البنية النصية. فقد يؤتى بالضمير تحاشيا للتكرار و رغبة في الاختصار، لأن الضمائر تمثل " مظهرًا من مظاهر الإيجاز و الاقتصاد في اللغة، إذ معظمها كلمات صغيرة التكوين، ضئيلة الحجم، فبناؤها اللفظي يمثل إيجازاً"¹. فعلى الرغم من بساطة بنيتها إلا أنّ وظيفتها، يعدها علماء النص كبيرة و مهمة جدًا في اتساق النص.

1- تعريف الضمير:

أ- لغة:

جاء في (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس، أنّ " الضاد و الميم و الراء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على دقة في الشيء، و الآخر يدل على غيبة و تستر ... و من هذا الباب: أضمرت في ضميري شيئاً. لأنه يغيبه في قلبه و صدره"².

و لم يتعد تعريف ابن منظور عن تعريف ابن فارس عندما عرّف الضمير في (لسان العرب) بقوله: "الضمير: هو السرّ و داخل الخاطر ... و الضمير الشيء الذي تضمّره في قلبك... و أضمرت الشيء: أخفيته، و هوئى مضمّر: ... مخفي"³.

و من التعاريف التي عثرنا عليها في (القاموس المحيط) حول مادة (ضَمَر): " الضُّمْر بالضمّ و بضمّتين: الهزال، و لحاق البطن... و الضمير: العنب الذابل، و السرّ، و داخل الخاطر، ج: ضمائر. و أضمره: أخفاه، و الموضع، و المفعول: مضمّر، و- الأرض الرجل: غيبته، إمّا بسفر أو بموت"⁴.

ويبدو من خلال هذه التعاريف، أن معاني مادة (ضَمَر) تلمّ بما يلي: الدقة، و الغيبة، و التستر، و السرّ، و الإخفاء، و الهزال...، و يرشدنا هذا إلى ملاحظة قيمة مفادها، أنّ النحاة العرب القدماء قد استلهموا المعاني اللغوية في تسميتهم للضمير، وهذا ما لاحظته ابن هشام في كتب من سبقوه بالبحث،

إذ أنهم "راعوا الجانب اللغوي في إطلاق هذا اللفظ على بعض كلمات اللغة"¹، كون بعض الضائير "قليل الحروف مثل التاء في (صاحبت) و بعضها الآخر مستتر لا يبين، كقولنا (لا تأسف فليس يعقب العسر). ففي الفعلين (تأسف- يعقب) ضمير مستتر"².

فإطلاق تسمية الضمير المستتر على سبيل المثال لا الحصر، مستمدة من معنى التستر الذي ورد في المعاجم القديمة، وهذه خاصية من خصائص اللغة العربية، لأن العرب كانت تسمي الأشياء لمعانيها.

ب- اصطلاحاً:

اهتم النحاة بالضمير اهتماماً بارزاً نظراً لقيمته اللغوية التي كان يحظى بها، إذ اعتبروه من أقوى المعارف التي درسوها. و يعد عندهم "من المعارف، وهو ما كُتِيَ به عن متكلم أو غائب أو مخاطب، نحو: نحن و هم و أتم..."³. وتسمية الضمير اصطلاحاً بصري، استمد معناه من المعنى اللغوي، كما عبّر عنه الكوفيون من باب الخلاف بمصطلح آخر وهو (الكناية أو المكتى)، وهذا ما أشار إليه الإمام السيوطي في كتابه (الهمع).

وقد ورد ذلك عند الرضي فقال: "و الكناية في اللغة و الاصطلاح: أن يعبر عن شيء معين، لفظاً كان أو معنى، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه...، أو للإختصار، كالضائير الراجعة إلى متقدم...، وقولك: أنا و أنت، ليس بكناية، لأنه تصريح بالمراد، و ضمير الغائب كناية، إذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه"⁴. واشترط الكوفيون تعيين الشيء بحضوره كضائير المتكلم و المخاطب، أما ما غاب و خفي و استتار فقد عدوه من باب الكناية، لأنه غير صريح بلفظه. إذ لا بدّ من الرجوع إلى متقدم للإفصاح عنه.

ووضّح ذلك سيوييه حيناً بين العلاقة بين الضمير و مفسره الذي يرجع إليه، فقال: "وإنما تضرر اسماً بعدما تعلم أنّ من يجيّد قد عرف من تعني و ما تعني و أنك تريد شيئاً يعلمه"⁵.

ولقد كان نصيب المفسرين و علماء الدلالة من هذه العلاقة القدر الكبير، لأنهم اجتهدوا في الكشف عن حقيقة المعاني القرآنية، خاصة إذا ما تعلّق الأمر بالتباس في المعنى، وهنا وجدوا ضالتهم في الاستئناس بالضمير لأمن اللبس في تحديد المعنى، لأنّ قدسية القرآن فرضت عليهم ذلك، لذلك يؤتى بالضمير لرفع اللبس و"لينصّ في أنّ المراد هو المذكور بعينه"¹.

2- الضمير في التراث اللغوي العربي:

أ- في التراث النحوي:

تحدّث النحاة عن الضمير و ذكروه في كتبهم، و اعتبروه نوعاً من أنواع المعارف، و عرّفوه على أنّه " اسم لما وُضِعَ لمتكلم كأنّ أو لمخاطب كأنّ، أو لغائب كهو، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى فهو: الألف ، و الواو، و النون، كقوموا و قاموا، وقمن"². كما ذكر ذلك ابن مالك في ألفيته فقال³:

وَأَلْفٌ وَ الْوَائِ وَ الْنُونُ لِمَا غَابَ وَ غَيْرُهُ، كَقَامَا وَ إَعْلَمَا

فهذه الحروف التي يشير إليها ابن هشام في ألفيته ، عدّها من "الضماير وهي على النحو الآتي: الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، و تكون للغائب و للمخاطب، فمثال الغائب (الزيدان قاما، و الزيدون قاموا، والهندات قمن)، و مثال المخاطب (اعلموا و إعلموا، و إعلمن)"⁴.

ولم يتوقف اهتمام النحاة عند تعريفهم للضمير، بل اجتهدوا و قسّموه إلى أنواع ثم صنّفوه إلى ضمير " بارز و هو ماله صورة في اللفظ كثناء قمث، و إلى مستتر و هو بخلافه كالمقدّر في (قم)"⁵. ثم قسّموا هذه الأنواع إلى تفرعات أخرى، و جعلوا البارز منها ، إمّا متصل كثناء (قمث)، و كاف (أكرمك)، وهاء (غلامه). أو منفصل ك (أنا) و(هو) و (إياي)، و لا فصل مع إمكان الوصل إلا في نحو: الهاء من (سليته) بمرجوحيته و (ظننتكه) و (كنته) برجحان"⁶.

وتوضح هذه النصوص عناية النحاة بدراسة الضمير، غير أن هذه الدراسات لم تكد تتجاوز الإعراب والتصرف، و التعريف و التصنيف ، الذي وضعوه للضمير ، فقسموه إلى أنواع عدة حسب الدلالة والمعنى ، دُوت في كتبهم كالكتاب لصاحبه سيويه.

ب- في التراث البلاغي:

حضي الضمير عند البلاغيين باهتمام مميّز، إذ تناولوه من عدة أبواب، كالتعريف و التنكير، و أَلَمُوا بضائر المتكلم و المخاطب و الغائب، و أغراضها البلاغية، و يَبَيّنُوا بأنه " وراء كلّ من التعريف و التنكير أسرار و مزايا بلاغية، تتجلى لمن أنعم النظر في سياقات الكلام، و وقف على مواقع أجزائه، لأنّ النكرة لها دلالات و إيجاءات لا تكون للمعرفة. و كذلك المعرفة لها دلالاتها و إيجاءاتها"¹، كالتعريف بضمير التكلم في قوله تعالى: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"²، فيه تأكيد لحفظ الذكر الحكيم و بثّ للطمأنينة في نفوس المؤمنين الذين تطلّعون إلى حفظ القرآن من التغيير و التبديل الذي لحق بالكتب الأخرى كالنوراة و الإنجيل، إذ امتدّت إليها يد البشر بالتغيير و التحريف، و هذا ما أقلق المؤمنين، و أزعج نفوسهم، و جعلهم يتطلّعون إلى حفظ القرآن الكريم، فكان التعريف بضمير التكلم، و إسناد الحفظ إلى (نا) العظيمة ليطمئنّ المؤمن و يقرّ عينه بحفظ الله تعالى للذكر الحكيم"³.

وقد ذكروا أغراضا بلاغية أخرى للضائر، منها: التعظيم، و التلطف، و الإيناس، و الافتخار، و الإهانة، و التحقير، و التأكيد،... إلخ.

وكان إهتمامهم بالضمير يتوسّع كلما زاد البحث في القرآن الكريم، والشعر، إذ إهتموا برتبته داخل التركيب، ومثال ذلك قوله تعالى: "بَلْ قَالُوا مِثْلُ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ (81) قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ (82) لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ (83)"⁴. و قوله عزّ وجل أيضا: "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ (67) لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ"⁵. تجد أنّ الضمير (نحن) وما عطف عليه (نحن و آباؤنا) قد قُدِّمًا على اسم الإشارة (هذا) في الآية الأولى ، وقُدِّم

اسم الإشارة عليها في الآية الثانية (وعدنا هذا نحن وءابؤنا)، ويرجع ذلك إلى أن سياق الآية الأولى قد أبرز تمسك الكفرة بعقائد الآباء، وحرصهم على محاكمتها وتقليدهم فيها، وترديدهم لمقالتهم: (بل قالوا مثل ما قال الأولون) فافتضى ذلك تقديم الضمير و ما عطف عليه (نحن و آباؤنا) على اسم الإشارة المشار به إلى البعث¹.

أمّا الآية الثانية فإنّ السياق يدل على أنّ "موضع الإنكار وجمته المقصودة هي البعث، وإخراجهم بعد مماتهم وصيرورتهم تراباً هم و آباؤهم، وهذا يقضي تقديم الاسم المشار به إلى البعث (هذا) على الضمير و ما عطف عليه (نحن و آباؤنا)"². وعلى هذا علق الزمخشري قائلاً: "قدّم في هذه الآية (هذا) على (نحن و آباؤنا) و في آية أخرى قدّم (نحن و آباؤنا) على (هذا)، ... التقديم دليل على أنّ المقدم هو الغرض المعتمد بالذكر، أنّ الكلام إنما سيق لأجله. ففي إحدى الآيتين دلّ على أنّ اتخاذ البعث هو الذي تعتمد بالكلام و في الأخرى على أنّ اتخاذ المبعوث بذلك الصدد"³.

وقد تتعقّب البلاغيون الضمير فتناولوه في أبواب أخرى كالحذف، و الإسناد، و خروج الكلام عن مقتضى الظاهر خاصة في باب وضع المضمّر موضع المظهر أو وضع المظهر موضع المضمّر، وكذلك القصر، والإيجاز والإطناب، لأنهم كانوا على دراية بأهمية الضمير وما يكشف عنه من معاني داخل النصوص و البنى التركيبية، فالضمير عندهم جزء من المبنى و المعنى، و به تتحدد أغراض الكلام و وضعيات العناصر التواصلية (المرسل - الرسالة - المرسل إليه).

ج - في التراث الدلالي:

ونشير في هذا العنصر إلى أنّ البحث الدلالي عند العرب لم يهمل الضمير كعنصر لغوي مهم في المعادلات اللغوية التي تكتشفها الدلالة، أين نجده مذكوراً في متن الكتب، وهذا الزمخشري لا يكاد كتابه يبارح ذكر الضمير، لأنه جعله وسيلة لغوية تكتشف به عدة علاقات لغوية و تفهم به عدّة دلالات، حيث اعتمد عليه في تحديد المرجع والمفسر، لأنّ العلاقات بين الضمائر و مرجعياتها علاقات لزومية تستوجب ذكر المفسرات ثم الضمائر، إذ لا يصح أن يكون هناك ضمير دون مفسر إلا ما جاء من باب

الإعجاز، فهذا النوع من الضمائر " لا يوجد له مرجع لا لفظاً و لا معنى و إنما يفهم مرجعه من السياق و قرائن الأحوال"¹. ففي قوله تعالى: " وَهَبْنَا لِذَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ (30) إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعِشِيِّ الصَّافِئَاتُ الْجِيَادُ (31) فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ "²، ويعلق الزمخشري على هاتين الآيتين فيقول: " و التواري بالحجاب مجاز في غروب الشمس عن تواري الملك أو المحبأة بحجابها، و الذي دلّ على أنّ الضمير للشمس مرور ذكر العشي و لا بدّ للمضمر من جري ذكر أو دليل ذكر و قيل: الضمير للصافيات أي حتى توارت بحجاب الليل يعني: الظلام و من يدع التفاسير أنّ الحجاب جبل دون قاف بمسيرة سنة تغرب الشمس من ورائه"³.

"فالضمير المستتر في قوله (توارت) تقديره (هي) و يرجع إلى الشمس التي لم يسبق لها ذكر. و إنما دلّت عليه قرائن الأحوال و سياق الآيات، من فوات وقت الصلاة، و ذكر وقت العشي، و التواري بالحجاب"⁴.

و تشير أغلب كتب الدلالة، إلى اهتمام علماء الدلالة بضمير الشأن و ضمير القصة أكثر من غيرها من الضمائر الأخرى، وذلك لكثرة في النصوص، و على سبيل المثال فقد تمّ إحصاء أكثر من ثمان دلالات للضمير في كل من " الكشف" و "نكت الإعراب" للزمخشري وهي: " التعظيم و التفضيم، الكمال و البعد، الوصف و التوكيد، الإعلام، الإيجاز، الاختصاص، الاستحضار، الوجوب...الخ"⁵.

إضافة إلى ذلك، فإنهم ترصدوا مواقع الضمير الذي اختلف المفسرون في مرجعه كما في قوله تعالى: "قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا"⁶، إذ اختلفوا في مرجع الضمير في (اهبطوا)، لأنه يحتمل عدّة مسائل⁷:

- المسألة الأولى: من قال إنّ جنة آدم كانت في السماء فسّر الهبوط بالنزول من العلوّ إلى السفلى، و من قال إنها كانت في الأرض فسره بالتحول من موضع إلى غيره، كقوله (اهبطوا مصرًا).

- مسألة الثانية: اختلفوا في المخاطبين بهذا الخطاب بعد الاتفاق على أن آدم و حواء عليهما السلام كانا مخاطبين به و ذكروا فيه وجوها: ...و نذكر منها:

- الأول و هو قول الأكثرين: أن إبليس داخل فيه أيضا قالوا لأن إبليس قد جرى ذكره في قوله (فأزلهما الشيطان عنها) أي فأزلهما و قلنا لهم اهبطوا . كما فسروا بعود الضمير عليهم جميعا....¹.
و الظاهر هو التفسير الأول لأنه مرجح و مفهوم من السياق. وبهذه الطريقة تعامل الدالليون مع مشكل التأويل في القرآن الكريم.

و قد تخوف الدالليون من الوقوع في الالتباس، إذ اهتموا بالضمير تجنباً للوقوع في ذلك، لأنه وحسب معرفتهم، فإن دلالة لا تتحدد إلا بما يعود عليه². "كون" الضائر جميعاً مفتقرة إلى القرائن باعتبارها شرطاً أساسياً لدالتها على معين³. ويبرر هذا دقة الاهتمام الذي كان منصبا على الضمير، خوفاً من تعارض التفاسير و التأويلات عند أهل الدلالة مع حقيقة النص الشرعي و مقصديته.

و حتى يتمكنوا من إبعاد المعاني التي قد تمس بقداصة النص القرآني، فقد رجحوا بعضها على البعض الآخر بعد توضيحهم لدلالة الضمير في التراكيب و النصوص، و لجئوا إلى السياق بمختلف أنواعه لبعث النص من جديد، وتحديد دلالة الضمير، لأنهم أدركوا أن الضائر لها علاقة لزومية بمفسراتها، وأنه من الصعب تفسيرها و توضيح دلالتها بمعزل عن هذه المفسرات، لذلك اشترطوا وجود العائد والمفسر أو المرجع و ذلك لأنها " تحتاج جميعاً إلى مسمى أو مفسر أو مرجع (أي ما يسمى قرينة حضور، مرجع، صلة) ، يوضحها و يزيل الغموض و اللبس عنها، أي تفسير الضمير بعد إيراده أو قبله"⁴.

د- في كتب التفسير:

كان الأصوليون يلمون بقواعد النحو و البلاغة للاستعانة بها في تفسير القرآن الكريم و تأويله، و كان الواحد منهم إذا انشغل بتفسير القرآن ربح رأياً على رأي بعد أن يتبين له المعنى الأرجح حسب السياق. من ذلك قول النبي - صلى الله عليه و سلم -:- "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا

يَشْرَبُ الْحَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ¹. ففاعل (يشرب) ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدم ذكره، -وهو الزاني- لأن ذلك خلاف المقصود، و لا الأصل (ولا يشرب الشارب) فحذف الشارب، لأن الفاعل عمدة فلا يحذف، و إنما هو ضمير مستتر في الفعل عائدا على (الشارب) الذي استلزمه (يشرب) فإن (يشرب) يستلزم الشارب ، وحسن ذلك تقدم نظيره، و هو (لا يزي الزاني). فالتأويل في هذا النص مرده إلى الضمير المستتر في الفعل (يشرب)، و العائد على الشارب، ولأن الضمير مادة لغوية كباقي المواد الأخرى التي تشكل اللغة العربية، اعتمد عليه الأصوليون في عملية التأويل عند تفسيرهم للنصوص الشرعية، خاصة في المسائل العقيدية والفقهية، دون أن تفصي العلوم الأخرى.

ويظهر اهتمام الأصوليون بدراستهم للضمير في كتبهم، كما نجد ذلك في قوله تعالى: "فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّتَهُ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَ مَلَأِهِمْ أَنْ يَقْتُلَهُمْ"²، اختلف المفسرون في ضمير الجمع في (ملئهم)، على من يعود؟.

فقال الزجاج: "جاز أن يقال : ملئهم، لأن فرعون ذو أصحاب يأتمرون له، و الملاء من القوم الرؤساء الذين يرجع إلى قولهم"³. فالكلام من باب التغليب، كأن فرعون مقصود به الملاء و الرؤساء. و قال الزمخشري: "(فإن قلت: إلام يرجع الضمير في قوله: (وملئهم)؟ قلت: إلى فرعون بمعنى: آل فرعون، كما يقال: ربيعة و مضر، أو لأنه ذو أصحاب يأتمرون له، و يجوز أن يرجع إلى الذرية، أي: على خوف من فرعون ، وخوف من أشراف بني إسرائيل، لأنهم كانوا يمنعون أعقابهم خوفا من فرعون عليهم و على أنفسهم، و يدل عليه قوله: (أن يفتنهم) يريد: (أن يعذبهم)"⁴.

كما ذكر أبو البركات الأنباري خمسة أوجه في محيئ الضمير في (ملئهم) جمعا. فقال: "إنما جمع الضمير في (ملئهم) لخمس أوجه". ثم ذكرها في كتابه⁵.

والملاحظ أن كل هذه الأدلة، تؤكد أن قيمة الضمير في أي نوع من أنواع الدراسات القديمة كان لا يقل شأنًا عن باقي العناصر اللغوية الأخرى، بل، و قد يعظم شأن الضمير أحيانا عندما تتعدد

التأويلات وتختلف، حتى يرصده المتأول عند حدود المعنى المتوخى منه. و تضبطه في ذلك ضوابط نحوية و أخرى بلاغية.

ومن هنا، يتضح لنا، أن الأصوليون اهتموا بهذا العنصر اللغوي، لما يحققه من دعم ومساندة لهم في معرفة حقيقة التأويل و تفسير النصوص و الآيات.

3- عند علماء النص:

لم يذكر علماء علم النص عينة لغوية صغيرة إلا ونصبوا لها قواعد وأسساً جديدة، و من هذه العينات، الضمائر. إذ "أصبحت تكتسب أهميتها بصفتهما نائبة عن الأسماء و الأفعال و العبارات و الجمل المتتالية، فقد يحل الضمير محل كلمة أو عبارة أو جملة و عدة جمل"¹. حيث تطرق لها علماء النص من جهة أخرى مخالفة لنظرة القدماء، و صنفوها إلى ضمائر حضور و هي المتكلم و المخاطب و ضمائر الإشارة كهذا و ذلك.

أما ضمائر الغيبة عندهم ففرعوا منها الضمائر الشخصية كهو، و الهاء المتصلة و الضمائر الموصولة. و ترصدوا مواقعها داخل النص أو الخطاب، و تعاملوا معها على أنها جزء من المنظومة النصية تسهم في اتساق النص و انسجامه. لأنها "تقوم بوظيفتين: استحضار عنصر متقدم في خطاب سابق، أو استحضار مجموع خطاب سابق في خطاب لاحق"². ومن هنا كان لا بد من الكشف عن الدور الإحالي للضمائر في بنية النص .

لقد بين ج. براون و ج. بول (1983) بأن: "وظيفة الضمير الأساسية هي بالأحرى ضمان استمرارية الإحالة"³ لأنه يستحيل أن يوجد نص، تنقطع بناه، ثم يعاد بناؤها من جديد. بسبب تغير الضمير، إذ لا بد من وجود صلة حقيقية بين الضمائر المشكلة لبنية النص. فدور الضمير عند أصحاب علم النص هو دور إحالي محض، حيث "يحيل إلى عنصر واحد في خطاب سابق، و مرة أخرى إلى خطاب بآئمه"⁴.

و نلاحظ بأن دور الضمير لا ينحصر في الإحالة إلى عنصر يفسره فقط ، بل إنه يرشدنا إلى وظائف أخرى خلص إليها علماء النص ، كتجنب التكرار ، و تأكيد المعنى .

و أوضح علماء النص بأن الضمائر من العناصر الإحالية الأكثر حضوراً في النص ، وهي لا تملك دلالة مستقلة . "بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى في الخطاب أو النص و هذه العناصر لا بد لها من الارتباط بعنصر إشاري يفسرها"¹ . و قد عدت الضمائر من الوسائل اللغوية التي تحقق ارتباط النص واتساقه . فقد "يتحقق الترابط من خلال الإضمار بتوظيف الضمير ليحيل إلى سابق أو لاحق"² ، وهذا ما لاحظته محمد حطاي في تخریجات المفسرين كون الضمير يسهم بشكل فعال في اتساق الخطاب القرآني ، لأنه يقوم بوظيفتين :

الأولى : استحضار عنصر متقدم في خطاب سابق .

الثانية : استحضار مجموع خطاب سابق في خطاب لاحق .³

و خير دليل على ذلك ما قاله الطاهر بن عاشور عن الضمير تفسيراً لقوله تعالى : " الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " ⁴ . "إن ضمير (يعرفونه) عائد على التوحيد المأخوذ من قوله تعالى : "إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ" في الآية السابقة"⁵ .

أما الزجاج . فقال عن هذه الآية الكريمة : "أي يعرفون محمد - صلى الله عليه و سلم - أنه نبي كما يعرفون أبناءهم"⁶ ، فالهاء ضمير متصل في (يعرفونه) يعود على النبي - صلى الله عليه و سلم - .

و نخلص من هذا أن علماء النص ، اهتموا بالضمير في دراساتهم على أنه دعامة من الدعائم التي تحقق التماسك النصي ويسهم في ترابط النص . و بالتالي فإنهم أضافوا للضمير وظيفة أخرى و هي مساهمته في تحقيق الترابط على مستوى أكبر من حدود الجملة ، و هو المستوى الذي جدد وظيفة الربط الضميري

قديمًا فهم هذه النظرة وسعوا مجال الدراسة بالنسبة للضمير على ما كانت عليه قديمًا، وفتحوا آفاقًا دراسية حوله تستقطب الدراسات القديمة والحديثة.

4- إهتمام النصابيون بالضمير في محوهم:

تلعب الإحالة دوراً بارزاً في "إنشاء التماسك الدلالي للنص، إذ أن شيوع و ورود صيغ الإحالة الممكن تحديدها في كل نص تبرر أن الإحالة ضمن العناصر المؤثرة في تماسك النص مكاناً بارزاً"¹. ولم تبق هذه الدراسات محصورة في مجال العلوم القديمة للغة العربية كالنحو و الدلالة إذ أنها أصبحت من المختصات التي يهتم بها علم النص. و ذلك للكشف عن عدّة وظائف في النص و هي "التلاحم النصّي (السبك) و التماسك النصّي (الحبك) و الإنسجام النصّي (التواؤم) و التشكيل النصّي (الوحدة الكلية) والنصية بشكل عام"².

و لمّا كان الضمير أكثر العناصر الإحالية حضوراً في النص، كان استقطابه لعلماء النص أمراً طبيعياً، نظراً لقيمته البنيوية و الإحالية التي تمسك النص و تربط بين أجزائه، ففهم النص عند المتلقي مرهون بمدى قدرة تتبعه للعناصر الإحالية في البنية الكلية للنص، كالضائر، لأنها تشكل مزيجاً متنوعاً من الإحالات التي تدخل النص، و قد طبّق الدكتور سعيد حسن بحيري منهج علم النص. على النص القرآني، ودرس من خلاله البنية الإحالية لضمير الذات وضمير الشأن، وضمير الفصل، وضمير الإشارة، في دراسات معمقة توصل فيها إلى أن " الضائر كعناصر إحالية تعقد صلة وثيقة بين أجزاء النص"،³ و اعتبرها من أبرز العوامل المساعدة التي تربط النص، و تتجاوز حدود الجملة، "لأنها تصنع وحدة النص و تماسكه وتلاحم أجزائه، و لم يكن من المستطاع بحث تلك الوظيفة في إطار نظرة تتوقف عند حد الجملة. و تنفصل عن السياقات والمقامات التي تبرز قيمة هذه العناصر"⁴.

و من علماء النص العرب المحدثون، الذين تناولوا الضمير داخل البنية النصية الدكتور الأزهر الزناد الذي تطرق إلى الضائر من خلال دورها في نسيج النص، و اعتبرها عناصر لغوية تقوم "على

مفهوم دور الشخصوس المشاركة في عملية التلفظ"¹، و قارن بين الضمائر في النص الإغريقي و اللاتيني و نظيرتها في النص العربي، وذكر التصنيفات النحوية للضمير عند النحاة العرب، وتطرق إلى الدور الإحالي الذي تلعبه المعوضات بما فيها الضمائر في عملية تماسك النسيج النصي، خاصة النصوص الملفوظة.

أما الدكتور صبحي إبراهيم الفقي. فمن خلال تطبيق منهج علم اللغة النصي على النص القرآني، وبخاصة السور المكية. وضح الدور الذي تلعبه الضمائر في صناعة التماسك النصي، و اكتشف أن وظيفة الضمائر "واضحة في تحقيق تماسك القصة القرآنية، كما هو موجود في قصة أصحاب الكهف"، "فبتغيير حركة الضمائر و مرجعيتها إلى الله تعالى و الرسول والكتاب، والحديث عن الذين آمنوا، أصحاب الجنة، والذين كفروا أصحاب النار"² تشكل شكلا من أشكال الترابط على مستوى النص.

و طبق هذا المنهج على عدة سور، فلاحظ ورود الضمائر في النص القرآني. خاصة القصة القرآنية لتحليل إلى مذكورات سابقة و لاحقة، و عليه فإن هذه العناصر كلها " تسهم بدورها في تحقيق تماسك القصة، إضافة إلى وحدتها الدلالية، و تماسك أحداثها و تعاقبها"³.

و قد تأثر الدكتور أحمد عفيفي بنظرية نحو النص أيما تأثر، وحاول الإلمام بكل ما يتعلق بها فألف كتابه "الإحالة في نحو النص" و عرض فيه كل أنواع الإحالات، و ذكر الإحالة بالضمائر، و طبق هذا المنهج على مجموعتين قصصيتين و هما:

- الأولى: "البحث عن قطعة صابون للأديب أحمد الزعبي".

- والثانية: "قبل أن تنطفئ النار" للأديب إبراهيم سغفان.

كما بين أن الضمائر تلعب دوراً اتساقياً مهماً في التماسك النصي، و تجلى تأثره واضحاً بالباحثين "هاليدي و رقية حسن". حيث قسم الضمائر إلى ضمائر وجودية، و هي ضمائر المتكلم أو المخاطب أو الغائب، و ضمائر ملكية، وتنقسم هي الأخرى إلى المتكلم و المخاطب و الغائب، وهنا نلاحظ "أن الضمائر وجودية أو ملكية تنقسم إلى ضمائر التكلم والغياب أو الخطاب، فالوجودية الدالة على ذات مثل: أنا و أنت و نحن و هو هم هن ... الخ و الملكية مثل: كتابي. كتابك. كتابهم. كتابنا... الخ"⁴.

و بين بأن علماء اللغة النصيين، لا يعولون على هذه الضمائر لأنها تحيل خارج النص، وإنما الذي يقول عليه في عملية الاتساق النصي، "هو ضمائر الغياب التي تميل -غالبا- إلى شيء داخل النص، و تكون إحالة نصية ومن ثم تجبر المتلقي... على البحث في النص، عما يعود إليه الضمير، فيكون ذلك من قبيل الترابط النصي و هذا ما يؤكد على دراسته النصيون"¹.

و في كتابه الثاني "نحو النص"، اتجه جديد في الدرس النحوي، فإنه ذكر الضمائر ضمن وسائل الإحالة النصية التي تؤدي إلى ترابط النص و تشكل أجزائه، و عند تطبيقه لنظرية نحو النص، على النص القرآني، اكتشف "بأن تحديد المحال إليه في الضمائر الواردة يحتاج النظر خارج النص القرآني نفسه، و التحديد يكون من المقام أو السياق أو المعارف السابقة"²، و هو بذلك يربط بين دور الضمير داخل النص و خارجه.

و قد وجه د/عمر محمد أبو خرمة نقداً للنظريات اللغوية القديمة (البلاغة، النحو)، و نظرية نحو النص، و بين بأن الدور الإحالي للضمائر، إنما يهدف إلى "الاقتصاد، يقوم على مبدأ الاستبدال، أي استبدال عنصر بآخر، بحيث يكون العنصر البديل، عنصراً عاماً، يمكن انطباقه على العنصر المحدد، في الفقرة سابقاً، أو لاحقاً، أو حالاً في الفقرة منطقاً بأن يكون ملازماً من ملازمات عنصر فيه، فالأول هو ما عبر النحاة الأوائل عنه بالأصل في الضمير العائد، والثاني ما عبروا عنه بالفرع أو الشاذ، و هو الضمير العائد على متأخر، و عبر عنها النصيون بالإحالة القبليّة، والبعديّة، أما الثالث فهو ما يمكن أن يطلق عليه اسم الضمير المجهول (الشأن) والمستتر، ويعيدهما الفريقان: النحاة والنصيون، على العالم، باختلاف العبارة"³.

ويظهر من خلال هذا الرأي أنّ النصيين اهتموا بالضمائر على اختلاف أنواعها، وتصنيفاتها و هذا ما سبقهم فيه النحاة، وبالتالي فإنّ نظرة النصيين إنما هي نظرة نقدية لنظرية النحو العربي، مع رغبة تجديدية في بناء نظرية نحو النص الحديثة، و قد سبقت هذه البحوث، محاولات من طرف علماء اللغة، كالسعيد

حوى الذي تأثر بالبقاعي وكتابته "نظم الدرر في تناسب الآيات و السور". وحاول التركيز على العناصر التي تؤدي إلى ترابط النص، بما فيها الضمير .

كما حاول نظيره و ليد منير تقديم فهم خاص للنص القرآني، "من خلال تقديم فهم جديد لمفهوم النص، بحيث يقدم من خلال هذا المفهوم المفترض آليات النص القرآني في الترابط"¹، وتطرق إلى الكشف عن دور الضمائر في صناعة الترابط النصي. وتحقيق تماسك النص القرآني ليس فقط على مستوى الآية الواحدة بل على مستوى عدة آيات و سور، واعتبر غموض مرجع الضمير، من تناوب الدلالات، و يتحقق باختلاف ظواهر أسلوبية معينة. وهذا ما يؤدي إلى ثراء النص. كظاهرة الالتفات بين الضمائر². والجديد الذي جلب ملاحظتنا وهو: أن أغلب الدراسات الحديثة التي ترتبط بالنص أو الخطاب، تكاد لا تنتهي إلا وأحصت في متنها ذكرا للضمير، و هذا ما يبين بأن استمرارية البحث في هذا العنصر اللغوي سيظل قائماً مادامت اللغة العربية قائمة بذاتها.

الخلاصة:

من خلال هذا البحث وصلنا إلى جملة من النتائج و هي:

- 1- أن العرب سمو الضمير بالضمير انطلاقاً من معناه اللغوي و بالتالي فإن المسمى اللغوي و المسمى الاصطلاحي لا يكادان يختلفان.
- 2- كل الدراسات العربية تناولت الضمير دراسة و تحليلاً. و هذا ينبئنا بأن العرب وعوا الوعي كله بقيمة هذا العنصر اللغوي، و الوظائف التي يؤديها في بنية النص.
- 5- اهتمام علماء النص بدراسة الضمير و توسيع دراساتهم من دور الضمير في الجملة إلى دوره في النص.
- 6- توصل علماء النص إلى حقيقة علمية و هي أن الضمير يلعب دوراً إحيائياً مهماً في تركيبة النص، بالإضافة إلى تحقيقه لاتساق و الانسجام.

- 1- ينظر، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق و تعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، و د. عبد العزيز شرف. مراجعة: د. محمد السعدي فزهود، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1420هـ / 1999م، المجلد الأول، ص: 59- 74.
- 2- ينظر، المرجع نفسه، المجلد الأول، ص: 63.
- 3- ينظر، النحو المصنف، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، دط، دت، ص: 134.
- 4- مرجع الضمير المختلف فيه في تفسير القرآن الكريم، دراسة تحليلية نقدية، محمد علي النزال خوالدة، ماجستير القرآن الكريم و علومه، جامعة آل البيت، 2006م، ص: 01.
- 5- النساء، من الآية: 12.
- 6- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الانباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ / 1980م، الجزء الأول، ص: 245.
- 7- أحوال الضمير مع مفسره، زكية بنت فازع بن مبروك اللحياني، (ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1423هـ / 2002م، ص: 08.
- 8- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 1399هـ / 1979م، الجزء الثالث، ص: 371.
- 9- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دارصادر، بيروت، لبنان، دط، دت، المجلد الرابع، ص: 492.
- 10- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مراجعة و تحقيق: أنيس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ / 2008م، ص: 981.
- 11- النحو المصنف، د. محمد عيد، ص: 135.
- 12- المرجع نفسه، ص: 135- 136.
- 13- في علوم اللغة العربية و فنون (الضاد)، أنور عبدا لحمد الموسى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1431هـ / 2010م، ص: 199.

- 14- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. يحيى بشير المصري، طباعة و نشر الإدارة العامة للثقافة و النشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ/1996م، القسم الثاني، المجلد الأول، ص: 373-374-375.
- 15- الكتاب، أبو بشر عمر بن قمبر سيوييه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1988م، الجزء الثاني، ص: 06.
- 16- ينظر، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص: 112.
- 17- معجم اللغة العربية (عن الأئمة)، د. محمد سليمان عبد الله الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م، ص: 262.
- 18- ينظر، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المجلد الأول، ص: 64.
- 19- المرجع نفسه، المجلد الأول، ص: 64.
- 20- المرجع السابق، ص: 262.
- 21- شرح قطر الندى و بل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، صيدا، بيروت، الطبعة الثالثة، 1419هـ/1998م، ص: 115.
- 22- من بلاغة النظم القرآني، دراسة بلاغية تحليلية لمسائل المعاني و البيان و البديع في آيات الذكر الحكيم، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1431هـ/2010م ، ص: 32.
- 23- الحجر، الآية: 09.
- 24- المرجع نفسه، ص: 32.
- 25- المؤمنون، الآيات: 81-83.
- 26- النمل، الآيتان: 67-68.
- 27- المرجع نفسه، ص: 69.
- 28- المرجع نفسه، ص: 69.
- 29- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1430هـ/2009م، ص: 789.

- 30- المرجع السابق، ص : 34.
- 31- ص، الآيتان: 30-31.
- 32- المرجع نفسه، ص: 925.
- 33- المرجع السابق، ص: 34.
- 34- ينظر، البنية الدلالية و الإحالية للضائر (دكتوراه)، د.أشرف عبد البديع عبد الكريم، كلية دار العلوم، جامعة ألمانيا، 1999م، ص: 96.
- 35- البقرة، من الآية: 38.
- 36- ينظر، تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد الرازي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1401هـ/1991م، الجزء الثالث، ص: 17.
- 37- ينظر ، المرجع نفسه، ص: 17-18.
- 38- ينظر، المرجع السابق، ص: 13.
- 39- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1994م، ص: 110.
- 40- عود الضمير بين اللسانيات الحديثة و النحو العربي، إستراتيجية الإحالة (مقال في الانترنت)
- 41- صحيح البخاري (شرح الكرماني)، شمس الدين محمد بن يوسف، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، 1956م، الجزء السابع، ص: 104. /صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري عيسى البايع الحلبي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء كتب العربية، 1955م، الجزء الأول، ص: 54.
- 42- يونس، من الآية: 83.
- 43- معاني القرآن و إعرابه، للزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م، الجزء الثالث، ص: 30.
- 44- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ص: 471.

- 45- ينظر، البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الانباري، الجزء الأول، ص: 419-420.
- 46- علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة 1421هـ/2000م، الجزء الأول، ص: 137.
- 47- لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطايي، أكادير، المغرب، 1988م، ص: 175.
- 48- معجم تحليل الخطاب، باتريك شارود و دومينيك منغنو، ترجمة: عبد القادر المهيري، حمادي صمود، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2000م، ص: 49.
- 49- المرجع السابق، ص: 175.
- 50- ينظر، نسيج النص، بحث فيما يكون فيه الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1993م، ص: 117.118.119.
- 51- الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، خليل بن ياسر البطاشي، دار جرير للطبع و النشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1431هـ-2009م، ص: 69.
- 52- ينظر، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطايي، ص: 175.
- 53- الأنعام، الآية: 20.
- 54- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، مؤسسة التارنخ، بيروت، 2000م، الجزء السادس، ص: 46.
- 55- معاني القرآن و إعرابه للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، الجزء الثاني، ص: 234.
- 56- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، د. سعيد حسن مجيري، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426هـ/2005م، ص: 108.
- 57- المرجع نفسه، ص: 108.
- 58- المرجع نفسه، ص: 160.
- 59- المرجع نفسه، ص: 160.
- 60- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، ص: 117.

61- علم اللغة النصي، بين النظرية و التطبيق. دراسة تطبيقية على السور المكية، د صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ/2000م، الجزء الأول، ص:204.

62- المرجع نفسه، الجزء الأول، ص:204.

63- الإحالة في نحو النص، د. أحمد عفيفي، كلية العلوم، جامعة القاهرة، د.ط، د.ت، ص:23.

64- المرجع نفسه، ص:24.

65- "نحو النص"، "اتجاه جديد في الدرس النحوي"، د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م، ص:122.

66- نحو النص، نقد نظرية... و بناء أخرى، د. عمر محمد أبو خرمة، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م، ص: 172-173.

67- المرجع نفسه، ص:63.

68- ينظر، المرجع نفسه، ص:63 و ما بعدها.

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم برواية ورش.

1. الإحالة في نحو النص، د. أحمد عفيفي، كلية العلوم، جامعة القاهرة، د.ط، د.ت.
2. أحوال الضمير مع مفسره، زكية بنت فارع بن مبروك اللحياني، (ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/2002م.
3. البنية الدلالية و الإحالية للضائر (دكتوراه)، د. أشرف عبد البديع عبد الكريم، كلية دار العلوم، جامعة ألمانيا، 1999م.
4. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الانباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ/1980م.
5. الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، خليل بن ياسر البطاشي، دار جرير للطبع و النشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1431هـ-2009م.

6. تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد الرازي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1401هـ/1991م، الجزء الثالث.
7. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1430هـ/2009م.
8. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، د.سعيد حسن بجيري، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426هـ/2005م.
9. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق و تعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، ود. عبد العزيز شرف. مراجعة: د. محمد السعدي فزهود، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1420هـ/1999م.
10. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د.يحيى بشير المصري، طباعة و نشر الإدارة العامة للثقافة و النشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ/1996م، القسم الثاني، المجلد الأول.
11. شرح قطر الندى و بل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، صيدا، بيروت، الطبعة الثالثة، 1419هـ/1998م.
12. صحيح البخاري (شرح الكرماني)، شمس الدين محمد بن يوسف، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، 1956م، الجزء السابع.
13. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري عيسى الباي الحلبي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء كتب العربية، 1955م، الجزء الأول.
14. علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1421هـ/2000م، الجزء الأول.
15. علم اللغة النصي، بين النظرية و التطبيق. دراسة تطبيقية على السور المكية، د صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ/2000م، الجزء الأول.
16. عود الضمير بين اللسانيات الحديثة و النحو العربي، إستراتيجية الإحالة (مقال في الانتزيت)
17. في علوم اللغة العربية وفنون (الضاد)، أنور عبدا حميد الموسى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1431هـ/2010م.

18. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مراجعة و تحقيق: أنيس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ/2008م.
19. الكتاب، أبو بشر عمر بن قمبر سيوييه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1988م، الجزء الثاني.
20. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، المجلد الرابع.
21. لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، أكادير، المغرب، 1988م.
22. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1994م.
23. محمد الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت، 2000م، الجزء السادس.
24. مرجع الضمير المختلف فيه في تفسير القرآن الكريم، دراسة تحليلية نقدية، محمد علي النزال خوالدة، ماجستير القرآن الكريم و علومه، جامعة آل البيت، 2006م.
25. معاني القرآن و إعرابه، للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م، الجزء الثالث.
26. معجم اللغة العربية (عن الأئمة)، د. محمد سليمان عبد الله الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م.
27. معجم تحليل الخطاب، باتريك شارود و دومينيك منغنو، ترجمة: عبد القادر المهيري، حمادي صمود، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2000م.
28. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، دط، 1399هـ/1979م.
29. من بلاغة النظم القرآني، دراسة بلاغية تحليلية لمسائل المعاني والبيان والبديع في آيات الذكر الحكيم، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م.
30. النحو المصنف، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، دط، دت.

31. "نحو النص"، "اتجاه جديد في الدرس النحوي"، د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.

32. نحو النص، نقد نظرية... و بناء أخرى، د. عمر محمد أبو خرمة، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م.

33. نسيج النص، بحث فيما يكون فيه الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1993م.